

المجموع

لزمه فلا يسقط بفقد المستحق لهذا لو لم يجد أحدا من الأصناف لم يسقط بل يصبر حتى يجدهم أو بعضهم بخلاف ما لو ردت الوصايا كلها فإنها ترجع إلى الورثة وإِِ أعلم قال المصنف رحمه إِِ تعالى وإن كان الذي يفرق الزكاة رب المال سقط سهم العامل لأنه لا عمل له فيقسم الصدقة على سبعة لكل صنف سهم على ما بيناه فإن كان في الأصناف أقارب له لا يلزمه نفقتهم فالمستحب أن يخص الأقارب لما روت أم كلثوم بنت عقبة بن أبي معيط رضي إِِ عنها قالت سمعت رسول إِِ يقول الصدقة على المسكين صدقة وهي على ذي القرابة صدقة وصله الشرح هذا الحديث صحيح رواه البيهقي في السنن الكبير بإسناد صحيح ولفظه أفضل الصدقة على ذي الرحم الكاشح وروى الترمذي والنسائي بإسنادهما عن سلمان بن عامر عن النبي صلى إِِ عليه وسلم الصدقة على المسكين صدقة وعلى ذي الرحم اثنتان صدقة وصله وعن عائشة رضي إِِ عنها عن النبي صلى إِِ عليه وسلم قال الرحم شجنة من إِِ تعالى من وصلها وصله إِِ ومن قطعها قطعته إِِ رواه البخاري ومسلم والشجنة بكسر الشين وضمها وفتحها ثلاث لغات ومعناه أن قرابة الإنسان لقريبه سبب واصل بينهما وعن أنس رضي إِِ عنه أن رسول إِِ صلى إِِ عليه وسلم قال من أحب أن يبسط له في رزقه وينسأ له في أثره فليصل رحمه رواه البخاري ومسلم وفي الباب أحاديث كثيرة صحيحة جمعت معظمها في رياض الصالحين أما أحكام الفصل فقوله إن كان الذي يفرق الزكاة رب المال سقط سهم العامل هو كما قال وهو ظاهر وسبق مثله وأما قوله إن كان في الأصناف أقارب له لا يلزمه نفقتهم استحَب أن يخص الأقرب فمتفق عليه أيضا لما ذكرنا من الأحاديث قال أصحابنا يستحب في صدقة التطوع وفي الزكاة والكفارة صرفها إلى الأقارب إذا كانوا